



كلية : التربية الاساسية / حديثة

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : حنين رافع عودة

اسم المادة باللغة العربية : مشكلات عربية معاصرة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Arabic problems

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: الموقف العربي من ثورة ٢٦ من ايلول ١٩٦٢

اسم المحاضرة الثاني عشر باللغة الإنكليزية : The Arab position on the September 26 revolution

of 1962 - Avibition - Avibition

... الموقف العربي من ثورة ٢٦ من ايلول ١٩٦٢

أ - الموقف المصري وأبعاده :

وقفت مصر الى جانب الثورة اليمنية والنظام الجمهوري ، منذ اعلانه في 27 ايلول / سبتمبر عام 1962، فكانت الدولة العربية الاولى التي اعترفت بالثورة ، اذ اعلنت اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية في 29 ايلول / سبتمبر عام 1962 () . ثم قامت بمناصرة الثوار الجمهوريين في صراعهم مع الأمراء الملكيين الساعين لإستعادة عرشهم ، بمختلف السبل السياسية والعسكرية والاقتصادية . فما الأبعاد والدوافع التي دفعت بمصر لاتخاذ موقف التأييد والمناصرة للثورة والنظام الجمهوري ؟

تحدثت العديد من المصادر التاريخية عن ابعاد ودوافع مصر ، فهناك المصادر الغربية التي تعزو الموقف الى دوافع الرئيس جمال عبد الناصر ، وتطلعاته التوسعية ، ومحاولته إقامة إمبراطورية عربية . ذلك المشروع الذي كان قد بدأه محمد علي باشا في القرن التاسع عشر ، فسعى لتحقيق ذلك من خلال الثورة اليمنية ، بتواجهه في اليمن ، وجعلها دولة تابعة له كخطوة أولى من خطته ، ثم بعد ذلك تنفيذ الخطوة الثانية ، بالقضاء على البريطانيين في الجنوب اليمني، وبعدها التقدم نحو السعودية والسيطرة على نفطها وبقية نفط الخليج . وبذلك يستطيع الحصول على المقومات اللازمة للامبراطورية ، من خلال سيطرته على النفط ، وعلى الطرق التجارية الرئيسية التي تربط بين أوربا وآسيا ، وأهمها ممر البحر الأحمر بنى اصحاب هذا الرأي تحليلاتهم على بعض الأقوال والتصريحات المعادية لتوجهات الرئيس عبد الناصر ، وعلى ما جاء في تصريحاته وتصريحات بعض اعضاء نظامه سواء قبل الثورة اليمنية أم بعدها .

فيقول كيندي تريفا سيسكز المندوب السامي البريطاني في عدن : لم يكن هدف ناصر اليمن ، وإنما النفط الذي كنا نقف له حراساً في عدن ، وإذا استطاع الاحتفاظ باليمن لمدة طويلة استطاع تحطيم عدن المستعمرة البريطانية ، ومن ثم بإمكانه تعويض خسائره المادية والبشرية مئات المرات

أما ما استدل به هؤلاء من أقوال الرئيس عبد الناصر ، فمنه ما جاء في كتابه (فلسفة الثورة) الذي يرى أن دور مصر ليست له حدود سياسية ، وإنما يشمل المنطقة العربية كلها ، ويجب أن يتحرك فيها بكل طاقته تجسيداً وتحقيقاً لدوره التاريخي الذي لن يقوم به أحد غيره . ثم ركز في كتابه على النفط ، موضحاً أهميته كعنصر من عناصر القوة اللازمة للوحدة العربية . كما رأوا في ممارسات الرئيس عبد الناصر اللاحقة ، منها حلفه مع السعودية واليمن في عام 1956 ، والوحدة مع سوريا في عام 1958 ، وبعد ذلك الحملة الإعلامية القومية على الانظمة الرجعية وفي مقدمتها السعودية والأردن ، بعد انفصال سوريا عن مصر في عام 1961 ، ثم تصريحاته بعد ثورة اليمن وتصريحات كبار الشخصيات المصرية منهم عبد الحكيم عامر الذي صرح في عام 1965 قائلاً : " لقد حققنا السيطرة البرية الكاملة والجوية على البحر الأحمر من قناة السويس شمالاً الى باب المندب جنوباً " . وكمال رفعت أمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي المصري في عام 1966 الذي قال : " إن دعم ثورة اليمن سيحررها من النفوذ الاستعماري ، و يجعل المداخل الجنوبية للبحر الأحمر تحت سيطرة القوى الثورية العربية ممثلة بثورة اليمن . وتأكيذاً لما ذهبت اليه هذه المصادر ، تذكر أن الثورة اليمنية لم تكن ثورة محلية داخلية ، وإنما هي ثورة مصرية تخطيطاً وتنفيذاً ، وتأثر بهذا بعض الكتاب والباحثين العرب وهناك مصادر أخرى حاولت الاقتراب من الأهداف الحقيقية التي دفعت جمال عبد الناصر لاتخاذ موقف التأييد والمناصرة للثورة والنظام الجمهوري ، فعزت ذلك الى عدة دوافع ، منها : إيمان جمال عبد الناصر بفكرة القومية العربية معتقداً ، والثورية اسلوباً للتغيير ، والوحدة العربية سلاحاً لمواجهة أعداء الامة ، دفعه ايمانه الى التعاطف مع الثورة ، وعدم قدرته على مقاومة طلب الثوار اليمنيين من أن يمد لهم يد العون والمساعدة ، وإن عدم مساعدته لهم تعني تخليه عن المبادئ التي يؤمن بها ويرفعها شعاراً له . كما نظر الى الثورة اليمنية على أنها جزء لا يتجزأ من الثورة العربية ، ومن ثم فان عدم مساعدته لها ، وتركها عرضة لهجوم القوى الرجعية الساعية الى اخمادها ، يعد ضربة أخرى موجهة الى الثورة العربية ، وهزيمة جديدة تضاف الى هزيمة القوى التقدمية المتمثلة في انفصال سوريا في عام 1961 ومن ثم انتصارا آخر لقوى الرجعية .

ومن هذه المصادر ما ذكرت أن جمال عبد الناصر رأى في ثورة اليمن فرصة ذهبية لا تعوض لإعادة الضربة الموجهة له من قبل الرجعية وعلى رأسها السعودية والاستعمار ، والمتمثلة في انفصال سوريا ، وما تبعها من حصار سياسي لمصر ، وحملة دعائية مضادة من معظم الإذاعات العربية والأجنبية ، توجت بالاتهامات التي وجهت من سوريا لمصر ولعبد الناصر شخصياً في اجتماع مجلس الجامعة العربية في شتورا 22 آب / اغسطس عام 1962 ، والتي هددت مصر على اثره بالانسحاب من الجامعة .

ومن خلال هذا العرض السريع لما ورد في بعض المصادر التي تعرضت لإبعاد الموقف المصري من ثورة اليمن ، نستطيع القول : إن موقف جمال عبد الناصر المؤيد للثورة اليمنية ، والمناصر للجمهوريين في صراعهم مع الملكيين ، كان ينطلق من قوميته العربية التي يؤمن بها ، وإنه ملتزم بالشعارات التي رفعها ، إذ لا قيمة لها من غير التزام صادق نحوها ، ومن نظرته الواسعة لأعدائه المتمثلين في الأنظمة الملكية والاستعمار ؛ ولذلك فتأييده للثورة ومناصرتها معناه توسيع رقعة أرض الثورة العربية باضافة اليمن إليها ، في مواجهة الأعداء . كما نظر الى المسألة على أنها بعد أمني لمصر نفسها ؛ ففي دعمه للثورة كسرٌ للحصار المفروض عليه ، وهجوم على أعداء الثورة العربية خارج مصر ، وعكس ذلك يعني استسلامه لهم لمهاجمته في عقر داره . كما ان اليمن تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر ، ومناصرتة وتأييده للثورة التي تحمل أفكاراً تقدمية يعني تحكمه في المدخل الجنوبي ، ومن ثم في البحر الاحمر بشكل عام . كما رأى جمال عبد الناصر أن مساندته للثورة تتيح له أن يصبح على حدود اليمن الجنوبية؛ بما يساعده على تقديم العون للعناصر التي تقود الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني . ولهذا كله كانت استجابة جمال عبد الناصر لطلب الثوار بتأييدهم ودعمهم سريعاً ، رغم جهله بالبيئة والمجتمع الذي إنطلق لمساندته ومساعدته .

كان الثوار ، ممثلين في تنظيم الضباط الأحرار والفئات المدنية الأخرى ، ينسقون معاً للقيام بالثورة ، وقبل شهر من قيامهم بها تم الإتصال بمصر لمعرفة موقفها فيما إذا قامت ثورة في اليمن ، وبيّنوا في طلبهم تخوفهم من تعرضها لعنوان خارجي من قبل الرجعية والاستعمار ، وكان الدافع للثوار لطلب المساعدة ، هو تخوفهم من أن يكون مصير ثورتهم هو المصير نفسه الذي لقيته ثورة عام 1948 وانقلاب عام 1955، إذ كان العامل الخارجي سبباً مهماً في إفشالهما . فكان الرد من قبل جمال عبد الناصر شخصياً بقوله : " نبارك العمل الوطني ونحن على استعداد لتقديم العون في حينه حسب ظروف وإمكانيات مصر .

وبعد قيام الثورة في ليلة السابع والعشرين من ايلول / سبتمبر عام 1962، كانت مصر أول دولة عربية تعترف بالنظام الجديد ، كما ذكرنا سابقاً ، واستطاع الثوار السيطرة على الوضع ، وأيد الشعب اليمني الثورة ، ولكن هرب الإمام بدر ، ووصله الى السعودية هو وبعض أمراء الأسرة ، جعل السعودية تستخدمهم وسيلة لضرب الثورة ، فبدأت تمد يدها لهم ، ووفرت لهم المال والسلاح ، وجعلت أراضيها قاعدة لهم ينطلقون منها لإجهاض الثورة والنظام الجمهوري ، وهذا ما كان يتخوف منه الثوار ، لذلك طلبوا من مصر الدعم المعنوي والعسكري، من طيارين ومهندسين عسكريين ، ولم يطلبوا مجيء وحدات عسكرية مصرية متكاملة كقوة مشاة ، ومدفعية ودبابات ، إلا بعد أن ضربت المدافع البريطانية قلعة مآرب . وعلى العموم بدأت المساعدات العسكرية والجنود المصريون يتدفقون على اليمن منذ 5 تشرين الأول / اكتوبر عام 1962 . فيقول جمال عبد الناصر في خطاب له في يوم 23 كانون الأول / ديسمبر 1962 " في يوم 15 تشرين الأول / اكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري بس ... يوم 9 كانون الأول / اكتوبر بقوا 500 يوم 16 كانون الأول / اكتوبر بقوا الفين ويوم 10 اكتوبر بعثنا أول قوة من سلاح الطيران ..طيارتين " .

وقد كان مبرر جمال عبد الناصر في دعمه للثورة اليمنية والنظام الجمهوري ومناصرته لها ، أن هناك اعتداءً خارجياً وتدخلًا في شؤون اليمن الداخلية من قبل قوى رجعية واستعمارية ، وأنه استند في دعمه الى ميثاق جدة عام 1956. ثم إن دعمه جاء بناء على طلب من الجمهورية العربية اليمنية التي اصبحت الحكومية الشرعية في اليمن.

وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1962 تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتي ينص أحد بنودها : أنه في حالة تعرض أي البلدين لاي هجوم فان البلد الآخر سوف يتخذ كل الاجراءات الضرورية للدفاع عن البلد المههد . وبهذا الاتفاق وضعت اليمن ومصر الإطار القانوني للدعم المصري ، ولوجود القوات المصرية التي استمر وجودها في اليمن حتى عام 1967. وتبع ذلك تشكيل قيادة مشتركة (يمنية - مصرية) برئاسة المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية ، وعندما ازداد الدعم المصري للجمهوريين في صراعهم مع الملكيين ، سواء على المستوى العسكري أم الاقتصادي أم السياسي ، رأت مصر تنظيم ذلك الدعم ، فشكلت قيادتين : قيادة سياسية برئاسة محمد أنور السادات ، وأخرى عسكرية بقيادة المشير عبد الحكيم عامر . ثم شكلت قيادة عسكرية للقوات المصرية في اليمن ، تعاقب عليها العديد من القيادات العسكرية المصرية .

في البداية ظنت القيادة المصرية ، بزعامة جمال عبد الناصر ، بأن الدعم سيقصر على بعض المعدات العسكرية وقليل من الجنود ، وسيكون كافياً لتثبيت النظام الجمهوري في اليمن ، وذلك حسب طلب الثوار اليمنيين . ولكن المسألة تطورت، وبدأ التدخل الخارجي يزداد ، وبدأت حلبة الصراع تتسع من محلية الى اقليمية الى دولية، عندها لم يكن أمام جمال عبد الناصر إلا التخلي عن الثورة اليمنية وتركها تجابه القوى الخارجية ، أو الاستمرار في دعمها ، وكان استمرار الدعم يعني زيادة في القوات، لأن قتلها معناه الخسائر ، من غير تحقيق أي نصر ، ولا سيما أن القوات الملكية المدعومة من السعودية ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة ، استخدمت حرب العصابات ، ساعدتها في ذلك الطبيعة الجغرافية اليمنية ، وفتحت عدة جبهات وصلت الى ما يزيد على أربعين جبهة ، مما استدعي زيادة أعداد القوات لمواجهتها . فضلاً عن ذلك رأت القيادة المصرية زيادة القوات للقيام بعمل عسكري يؤدي الى نصر سريع ونهائي على الملكيين ، وفعلاً زاد عدد القوات المصرية الى نحو 25 الف في شهر شباط / فبراير عام 1963 ، وذلك استعداداً لإجراء هجوم شامل على القوات الملكية ، وتمثل في هجوم رمضان (نيسان / فبراير - آذار / مارس) عام 1963 ، لكنه لم يحقق النصر المنشود . وهكذا بدأ الدعم المصري في تشرين الأول / أكتوبر عام 1962 بحوالي ألف جندي ، وتطور الى ان وصل الى ما يزيد عن 70 ألف جندي في عام 1965 بكامل معداتهم العسكرية وفي ذلك قال جمال عبد الناصر ، بعد عدوان 5 حزيران / يونيو عام 1967 ، " لقد أرسلت سرية الى اليمن ، واضطرت الى تعزيزها بسبعين ألف جندي . وقد ندم جمال عبد الناصر بعد ذلك على الأسلوب العسكري الذي اتبعه في اليمن . ومنذ عام 1963 رأى جمال عبد الناصر أنه يتورط عسكرياً واقتصادياً في اليمن ، وأن هناك قوى رجعية واستعمارية تسعى لتوريطه هناك بشكل اكبر ، وفي الوقت نفسه كان يحز في نفسه أن يترك الثورة اليمنية تجابه لوحدها الاعتداءات الخارجية ، ورأى في مبادرات الولايات المتحدة الداعية لفض الاشتباك التي دعا اليها الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) ، من خلال مراسلاته مع جمال عبد الناصر ، والأمير فيصل بن عبد العزيز ، فرصة للخروج من اليمن ؛ فوافق عليها جمال عبد الناصر ، ولكن كان يريد قبل خروجه أن يؤمن مستقبل الثورة ، فكان هجوم رمضان الكبير (شباط / فبراير - آذار / مارس) عام 1963 ، والذي من خلاله سيطر الجمهوريون على معظم الأراضي والمدن اليمنية .

وبذلك بدأ عبد الناصر في مفاوضاته لفض الاشتباك بينه وبين السعودية برعاية الأمم المتحدة ، التي انتهت بعقد اتفاقية فض الاشتباك في نيسان / ابريل عام 1964 ، لكن لم يكتب لهذه الاتفاقية النجاح .

ثم حاول جمال عبد الناصر إنهاء الصراع ، والخروج من اليمن ، عندما دعا الى عقد مؤتمر عربي لمواجهة الخطر الاسرائيلي ، فانعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 13 كانون الثاني / يناير عام 1964 ، ومؤتمر القمة الثاني في الإسكندرية في 5 ايلول / سبتمبر عام 1964 ، تحت مظلة الجامعة العربية ، واستطاع من خلالهما التواصل مع الملك سعود بن عبد العزيز والأمير فيصل ولي العهد السعودي . وبعد اجراء مباحثات بين الطرفين توصلوا الى اتفاق الاسكندرية الذي يدعو الى وقف إطلاق النار ، وسحب القوات المصرية من اليمن ، وامتناع السعودية عن دعم الملكيين ، وعقد مؤتمر مصالحة بين الجمهوريين والملكيين ؛ فانعقد لقاء تحضيرى بين الطرفين في اركويت بالسودان في 29 تشرين الأول / اكتوبر - 2 تشرين الثاني / نوفمبر عام 1964 ، لكنهما لم يتوصلا الى حل ، ولم ينعقد مؤتمر المصالحة . تزايدت مخاوف جمال عبد الناصر من بقاء ما يقارب من نصف الجيش المصري في اليمن ، وتزايد الابعاء الاقتصادية التي تتحملها مصر ، الأمر الذي أدى الى ظهور استياء وقلق في وسط الرأي العام المصري من استمرار الحرب التي اثرت في معيشته الاقتصادية وأهدرت طاقته البشرية . وظهرت معارضة استمرار بقاء الجيش المصري في اليمن داخل مجلس الرئاسة المصري ومجلس الأمة . كما إن عدم تحقيق نصر حاسم لصالح الجمهوريين ، رغم الدعم العسكري المصري الضخم ، وأن استمرار القوات المصرية لن تغير من التجمد العسكري الذي ساد الصراع، وأن المقاومة الملكية مستمرة ما دامت السعودية وبريطانيا تمولانها وتمدانها بالعتاد العسكري ، والخبراء العسكريين الأجانب . كما إن زيادة شكوك جمال عبد الناصر من أن هناك تأمراً واسعاً يهدف الى انهالك قواه العسكرية والاقتصادية ، واسقاط هيئته في اليمن ، ومن ثم إبعاد الخطر عن اسرائيل . كل هذا دفع عبد الناصر الى السفر الى جدة والتباحث مع الملك فيصل ، والتوصل الى اتفاقية جدة والتوقيع عليها في آب / اغسطس عام 1965 ، التي ينص أحد بنودها على خروج القوات المصرية من اليمن ، وكان عبد الناصر جادا في ذلك ، وبدأ في تنفيذ الاتفاقية بسحب الآلاف من القوات المصرية . لكن حدثت مستجدات على الساحة غيرت من نظرة عبد الناصر ، ومن قرار الانسحاب، بل فتحت له هذه الأحداث افاقاً جديدة وأملاً كبيراً في تحقيق نصر يختتم به تضحياته ، ويعيد له هيئته ، ومن أهم هذه الأحداث : إعلان بريطانيا في 22 شباط / فبراير عام 1966 قرارها

بالانسحاب النهائي من عدن في موعد لا يتجاوز عام 1968. وقد تزامن هذا الحدث مع حدث آخر ، وهو دعوة الملك فيصل لتكوين تحالف اسلامي من عدة دول زارها ، من ضمنها ايران المعادية لجمال عبد الناصر.

مما جعله يتشكك في هذه الدعوة ، وعدها دعوة لحلف استعماري رجعي جديد تمتد جنوره الى حلف بغداد وغيره من الاحلاف المشبوهة ، التي يقصد بها تطويق الحركة القومية العربية ، ولا سيما وقد تزامنت هذه الدعوة مع حصول السعودية على صفقة أسلحة أمريكية - بريطانية . كما عد خروج البريطانيين من عدن يهدف الى ترك المنطقة فارغة ، وأن هذا كان بتنسيق بين الاستعمار بقيادة بريطانيا ، والرجعية بقيادة السعودية ، لإحلال الاخيرة محل بريطانيا ، ومن ثم هيمنتها وسيطرتها على المنطقة ، وبذلك تعود السيطرة الرجعية والاستعمارية من جديد ، ومحاصرة جمال عبد الناصر وأفكاره القومية والثورية في عقر داره ، وستذهب تضحياته في اليمن سدى ، لذلك أعلن في اليوم نفسه الذي أعلنت فيه بريطانيا قرار انسحابها - 22 شباط / فبراير - أن القوات المصرية ستبقى في اليمن الى ما بعد 1968.

وفعلاً اتخذ جمال عبد الناصر الخطوات اللازمة لتحقيق سياسته الجديدة الرامية للبقاء في اليمن لملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البريطاني ، وعدم ترك المجال للسيطرة السعودية على الجزيرة العربية ، والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، فاتخذ سياسة النفس الطويل ، الهادفة الى تقليل الجيش المصري في اليمن ، بغية تخفيف التكاليف والأعباء الاقتصادية ، وبقائه لمدة طويلة ، والعمل على سحب الجيش من مناطق المواجهة مع الملكيين - مناطق الأطراف - الى مثلث داخلي سمي بـ (مثلث صنعاء ، تعز ، الحديدة) ، وذلك بغرض ترشيد الخسائر البشرية والاقتصادية أيضاً . كما اتخذ خطوات سياسية في اليمن ، إذ أوجد حكومة تابعة له ، لا تعارض سياسته الجديدة ، بقيادة الرئيس عبد الله السلال ، الذي أعاده الى اليمن ، بعد أن كان محتجزاً في مصر عقب اتفاقية جدة .

ولضمان السيطرة على هذه الحكومة أوجد قيادة جديدة للجيش المصري في اليمن ، تولاهم اللواء طلعت حسن علي منذ منتصف عام 1966 ، الذي سيطر على اليمن سياسياً وعسكرياً ، وعمل جمال عبد الناصر على حجز الحكومة السابقة ، التي تمثل المعارضة الإصلاحية ذات النزعة الإستقلالية عن مصر في سجون القاهرة .

لكن اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أدركتا خطورة خطوات جمال عبد الناصر الرامية الى سيطرته على الجزيرة العربية عموماً، وجنوب البحر الاحمر خصوصاً بعد الانسحاب

البريطاني ، لذلك تخلت عن سياسة توريط عبد الناصر في اليمن لأنها لم تحقق ما تريده ، بل أصبح بقاؤه خطراً يهدد مصالحهما ، فسعتا الى ضربه ، فكان عدوان 5 حزيران / يونيو عام 1967 . على اثره سحب جمال عبد الناصر جميع قواته من اليمن بموجب اتفاقية الخرطوم ، وكان خروج اخر الجنود المصريين من اليمن في 8 كانون الأول / ديسمبر عام 1967 وبذلك تخلت مصر عن الجمهوريين تاركة اليمن لقدرها .